

سياق الموقف عند سيبويه وأثره في تشكيل الكلام

أحمد جمال الدين أحمد (*)

الملخص

يعرض هذا البحث لبيان معنى سياق الموقف ويثبت أنه عنصر أساسي في الأحكام التي وصف بها سيبويه العبارات الواردة في كتابه بغية التقعيد ، فكثير من هذه الأحكام كالصواب والخطأ والحسن والقبيح القبول والرفض تقوم بعد استشارة الموقف الذي يحتوي الكلام . بالإضافة إلى بيان تناول القدماء لسياق الموقف تحت مفهوم المقام وسبقهم للمحدثين في ذلك كما يعرض هذا البحث لأثر سياق الموقف في المستويات اللغوية المختلفة من صيغة ومفردة معجمية وتركيب ودلالة . ويهدف البحث في الأساس إلى بيان أثر سياق الموقف في التحليل النصي وذلك من خلال بيان جهود سيبويه في التحليل لبنى النص الصغرى (صيغة ومفردة وتركيب ودلالة) ، إيماناً من الباحث بأن التحليل الأمثل لأي نص إنما يكون في ضوء الموقف أو المواقف التي تحتوي النص . كما يهدف البحث إلى ضرورة معايشة الموقف الحاوي للقاعدة اللغوية الواصفة للكلام وأن استساغة دارسي اللغة لقواعدها لم يكون بمعزل عن معايشة مواقفها وملابساتها .

Sibawayh's Context of Situation and its Impact on the Formation of Speech

Ahmed Gamal Eddin Ahmed

Abstract

This study shows the meaning of situation context and proves that it is an essential element in judgments by which Sibawayh described statements and phrases contained in the book "Boghiat Al Taq'eed". Many of these judgments such as the right and the wrong, the good and the bad, and acceptance and rejection come along after addressing the attitude that contains the speech.

In addition to addressing the way by which the ancient scholars addressed the context of the situation under the concept of the situation and how they preceded the modernizers, this study also demonstrates the impact of the situation context in different levels of language in formula, lexeme, synthesis and indication.

Basically, the research aims to demonstrate the impact of the context of the situation, through Sibawayh's efforts in the analysis of the structures of micro text (formula, lexeme, synthesis and indication) upon the belief of the researcher that the best analysis of any text but is in the light of the situation or situations that contain the text.

The research also aims to confirm the need to experience the situation which contains the linguistic rule that describes the speech, and that the learners cannot understand the grammatical rules without experiencing the situations and circumstances of these rules

مقدمة :

سياق الموقف وهو عنصر غير لغوي ، هل يمكن أن يؤثر في تشكيل لغة الكلام ؟ وإن كان ثمة تأثير فهل أدرك علماءنا الأوائل هذا التأثير ؟ وما مظاهره ؟ وما أشكاله ؟ وما مدى تأثيره على الكلام ؟

تساؤلات تواترت على خاطري ، حيث كنت أطلع كتاب سيبويه ، وقد لاحظت أن عرض القواعد النحوية فيه لا يجري على نفس السنن الذي يعرض به غيره من النحاة قواعدهم ، ولا سيما المتأخرين منهم ؛ فهو يكثر من تناول أمور غير لغوية ، مثل : نية المتكلم وحال المخاطب وقول الأعمى وقول الناسي وقول المواجه للمخاطب ، وقول المختفي خلف حائط ، وإشارات إلى البيئة الثقافية والفكرية التي يُجرى فيها أمثلته ويبنى عليها قواعده ، وإشارات كذلك إلى أعراف الناس وعاداتهم . وهذا ، كما نعلم ، أمرٌ لم نعتده في كتب النحاة المتأخرين إلا لماماً .

فدفعني هذا النهج من سيبويه إلى تسليط الضوء على أهمية هذه العناصر غير اللغوية ، فكان هذا البحث الذي يحاول الإجابة عما طرحناه من تساؤلات في مقدمته

هذا وقد دارت حول كتاب سيبويه الكثير من الدراسات ؛ نظراً للمكانة الرائدة التي يتبوأها سيبويه وكتابه في تاريخ الدرس اللغوي ، ومن أكثر هذه الدراسات التي أقدنا منها ؛ نظراً لتمامها مع موضوعنا من بعض الجوانب مايلي :

1. مقال بعنوان (الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه للدكتور نهاد الموسى وهو مقال نشر بإيران سنة 1353 هـ ضمن ستة عشر مقالاً عن سيبويه) . وهو مقال قيم غلبت عليه اللغة المقالية ، لم يتناول فيها صاحبه أثر سياق الموقف بمفهومه العام في أحكام سيبويه وبناء الكلام على المستوى الصيغي فالتركيبى فالدلالي كما عرضنا له في بحثنا هذا .

2. بحث (البعد التداولي عند سيبويه للأستاذ مقبول إدريس، نشر عالم الفكر سبتمبر 2004) . وهو بحث قيم يعرض فيه صاحبه صوراً من التداولية في كتاب سيبويه كاللحن القائم على الأبعاد التداولية عند سيبويه . إلا أن صاحبه لم يعرض للأثر الذي يتركه سياق الموقف في المستويات اللغوية المختلفة . وهو ما سلطنا عليه البحث بشكل مباشر في هذا البحث .

3. بحث (أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى للدكتور محمد سالم نشر كلية المعلمين بجدة) . وهو

بحث تعرض فيه صاحبه لتأصيل نظرية السياق عند علماء العربية ومنهم بالطبع سيبويه وجاء تعرضه لأثر سياق الموقف في تشكيل الكلام عند سيبويه عرضاً لا غرضاً كما هو الحال في بحثنا ، الذي يعد كاشفاً عن وسيلة كبرى للتحليل النصي بدءاً بتحليل بناء الصغرى صيغة ومفردة معجمية وتركيباً ودلالة وصولاً إلى بنيته الكلية ؛ وذلك بتعقبه منهج سيبويه في تفسير بناء الكلام بمستوياته اللغوية المختلفة معتمداً على سياق الموقف .

سياق الموقف :

السياق نوعان : سياق لغوي وآخر غير لغوي ، الأول هو كل ما يتوارد في الكلام من معطيات اللغة صوتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً ، ويؤثر في شكل الكلام ومعناه .

فشكل الكلام الوارد على هيئة معينة من وجوه الكلام إنما هو أثرٌ من آثار السياق اللغوي ، به يُفسرُ وقوعُ صوتٍ موقعٍ صوتٍ آخر ، كما في وقوع الطاء موقع التاء في الفعل (اضطرم) ، أو وقوع صيغة موقع صيغة أخرى ، كما في وقوع الفعل المضارع موقع خبر كاد وأحواتها ، أو وقوع مفردة معجمية دون غيرها ، كما في الإخبار عن كلمة (العصفور) بكلمة (يغرد) دون ينجح أو يعوي أو ينهق ... أو وقوع تركيب موقع تركيب آخر، كقولنا : ضربت الفتاة أخاها ، فما لحاق تاء التأنيث بالفعل إلا أثرٌ من آثار فاعلية (الفتاة) للفعل ، الذي اقتضى بدوره أن يكون له مفعول به منصوب ، فأتى التركيب على هذا الشكل دون غيره .
فما تشكّل هذه النماذج اللغوية ونحوها إلا أثرٌ لعناصر لغوية هي الصوت أو الصيغة أو المفردة المعجمية ، وما تقتضيه من مصاحبات ، أو العلاقات التركيبية وهذا السياق اللغوي لا يؤثر فحسب في شكل الكلام ، ولكنه أيضاً يُمدُّ المتلقي بالمعنى الدلالي للكلام . فقولنا :

(الهواء قد يكون شديداً في هذا الصباح)

استمدَّ معناه من عناصر لغوية منها ما هو معجميٌّ (معاني المفردات : الهواء ، شديد ، الصباح) ، ومنها ما هو وظيفيٌّ (قد ، صيغة (يكون) ، حرف الجر (في) ، اسم الإشارة (هذا) ، الإسناد بين (الهواء) وجملة الخبر ، تعليق مركب الجر بالصفة المشبهة (شديد)) .

كل هذه المعطيات اللغوية التي تمثل السياق اللغوي أمدّت التركيب بمعناه الدلالي الذي فهمه المتلقي بشكل مباشر .

والسؤال الآن هل يمكن التسليم بأن هذا المعنى الدلالي الحرفي الظاهر هو المعنى الوحيد الذي ينبثق عن هذا التركيب أو أن ثمة معاني آخر قد تُراد منه ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى الحديث عن القسم الآخر للسياق ، إنه السياق غير اللغوي أو ما أسماه المحدثون (سياق الموقف) ، أو ما أطلق عليه

في التراث العربي مصطلح (المقام) : وهو كل ما يحيط بالكلام من عناصر غير لغوية كالمرسل ، والمتلقي والموقف الذي يحتويهما بكل ظروفه وملابساته من زمان ومكان وأحداث وأشياء ... إلى آخر هذه العناصر غير اللغوية .
وفي الواقع لا يمكن تجاهل أثر تلك العناصر غير اللغوية في الكلام ؛ فالتركيب السابق : (الهواء قد يكون شديدًا في هذا الصباح) قد يؤثر فيه سياق الموقف فيجعله يتجاوز المعنى الدلالي المباشر المنبثق عن السياق اللغوي ، المتمثل في الإخبار عن شدة الهواء هذا الصباح ، إلى أغراض آخر مثل :
_ تحذير متلقي الرسالة اللغوية من الخروج بوجه عام .
_ نصح هذا المتلقي بإرجاء الخروج إلى وقتٍ غير وقت الصباح .
_ حثه على ارتداء الملابس الثقيلة .

وعلى هذا فإن الاعتقاد بأن المعنى محصورٌ في الكلام مفهومٌ خاطئٌ ؛ لأن الكلام والموقف مرتبطان ببعضهما ارتباطًا لا ينفصم ، وسياق الوقف لا غنى عنه لفهم الألفاظ⁽¹⁾ على حد تعبير العالم البولندي (مالينوفسكي 1884 - 1942) رائد نظرية سياق الحال .

وهذا المفهوم لسياق الموقف وأثره الفاعل في التركيب اللغوي ومعناه هو ما يُطلق عليه في الفكر اللساني الغربي مصطلح التداولية (pragmatics)، ويعنون به : "أثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب وما يستتبعه من دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة باللفظ ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق"⁽²⁾ .

فإن كان المعنى الدلالي هو المعنى المباشر الذي ينتجه التركيب اللغوي من خلال عناصره اللغوية ، فإن المعنى التداولي هو المعنى الذي ينتجه التركيب بإملاءٍ من الموقف الاجتماعي ، وينبني بطبيعة الحال على المعنى الدلالي وهذا الاتجاه التداولي في الفكر اللساني الغربي تم الكشف عنه والاهتمام به في سبعينيات القرن العشرين ، بعد أن كان يُقدّم في أعمال الفلاسفة أساسًا لا اللغويين ، وبخاصة ثلاثة فلاسفة كانوا بمثابة القوة الموحية لهذا الاتجاه ، وهم : (أوستن) من خلال كتابه "كيف تفعل الأشياء بالكلمات ؟" الصادر سنة 1962م .

و(سيرل) من خلال كتابه "الأحداث الكلامية : مدخل إلى فلسفة اللغة" الصادر سنة 1969م .
و(جرايس) الذي اهتم بشرح الاختلاف بين "ما يُقال" و "ما يُعنى" في الحدث التخاطبي .

سياق الموقف في التراث اللغوي :

في الوقت الذي يَعدُّ فيه الغربيون الاعتراف بفكرتي "المقال" و "المقام" أساسين من أسس تحليل المعنى ، ويَعدُّون ذلك ، الآن ، من الكشوف التي جاءت

نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة .
في ذات هذا الوقت يكون قد مرَّ على مقولة البلاغيين العرب "لكلِّ مقام مقال" ما يزيد على ألف سنة ، لم تكن فيها مقصورةً على التنظير فحسب ، وإنما كانت محوراً للتطبيق في شتى فروع الدراسات العربية .
فعلماء التفسير يشترطون معرفة أسباب النزول لفهم الآيات على الوجه الصحيح ، وكذلك علماء الحديث يتحدثون عن أسباب الورد . أما البلاغيون والنقاد فيكفي أن نشير إلى أنهم جعلوا مراعاة المقام ، والمناسبة بينه وبين الكلام شرطاً من شروط الفصاحة .

فهذا بشر بن المعتمر (ت210هـ) صاحب أقدم صحيفة في فن القول يقول : "والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتَّضِعُ بأن يكون من معاني العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة ، مع موافقة الحال وما يجب لكلِّ مقام من المقال"⁽³⁾ .

ويأتي السكاكي ليفصّل القول في أثر المقام في توجيه بنية الكلام فيقول :
"لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى (لا) انطباقه ، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك ... أن ترجع على فكرك الصائب ... ناظرًا بنور عقلك وعين بصيرتك في التصحح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كفيات مختلفة وصور متنافية ... فتعرف أيّما حال يقتضي طي نكره ، وأيّما حال يقتضي خلاف ذلك ، وأيّما حال يقتضي تعرّفه مضمراً أو علماً أو موصولاً أو اسم إشارة أو معرفاً باللام أو بالإضافة ، وأيّما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة ، والفصل ، وأيّما حال يقتضي تنكيره ، وأيّما حال يقتضي تقديمه على المسند ، وأيّما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير ، وأيّما حال يقتضي قصره على الخبر"⁽⁴⁾ .

أما النحويون الأوائل فقد كان تحليلهم اللغوي يتجاوز التحليل الشكلي الذي يدور في فلك نظرية العامل إلى آفاق أرحب من التحليل الدلالي والتداولي⁽⁵⁾ .

فقد نقل عبد القاهر في دلائل الإعجاز رواية عن ابن الأنباري (ت227هـ) يقول فيها : "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له إنني لأجد في كلام العرب حشوا فقال له أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك فقال أجد العرب يقولون عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد الله لقائم فالألفاظ متكررة والمعنى واحد فقال أبو العباس بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه"⁽⁶⁾ .

فهذا النص يشير بشكل واضح إلى إدراك النحويين أثرَ حال المخاطب ، وهو عنصر من عناصر سياق الموقف ، في تشكيل الكلام ومن ثم معناه . فالمخاطب إن كان خاليَ الذهن من مضمون الخطاب غير شاكِّ فيه أو منكر له ، بُنيَ الكلامُ بناءً بسيطاً من مبتدأٍ وخبر (عبد الله قائم) ، وإن كان المخاطب ممن تبدو عليه سيما التساؤل الذي يحمل في طياته الشكَّ والترددَ في أمر قيام عبد الله ، بُنيَ الكلامُ مصدرًا بـ (إنَّ) التوكيدية ، أما إن كان المخاطب مُنكرًا قيامَ عبد الله ، فإن الكلام يُبنى بـ (إنَّ) و (اللام) .

إن هذه النماذج من أقوال البلاغيين والنحويين فضلاً عن تطبيقاتهم النصية في تفسير النص القرآني وشروح الشعر والحديث الشريف ، لتدلُّ على أن سياق الموقف (The context of the situation) ، أو سياق الحال ، كان حاضرًا في الفكر العربي في شتى العلوم والمعارف اللغوية ، وإن لم يكن مصوغًا في إطار نظرية متكاملة الأركان كما فعل اللسانيون الغرب في العصر الحديث .

هذا فضلاً عن استعمال القدماء مصطلحًا آخر غير مصطلح سياق الموقف هو مصطلح المقام الذي كان سائدًا في مصنفاتهم اللغوية التطويرية منها والتطبيقية .

بيد أنني أرى أن من أبرز ما يؤخذ على كثير من القدماء في هذا الصدد هو جعلهم المقام حالاً ثابتةً وقالبًا ساكنًا ، ومن ثم تكونت عندهم مجموعة من التعبيرات المسكوكة التي يفسرون بها ورودَ بنية تركيبية على شكلِ أسلوبٍ معيَّن .

فالتقديم للاهتمام بالمقدّم ، والحذف لعدم تعلق الغرض بالمحذوف ، والاعتراض للتوكيد ، والتكرار للعناية وسيطرة المكرر على المتكلم ... إلى آخر هذه التعبيرات ونحوها ، تلك التي ذهبت بروح التحليل الفني المائع للنص ، ذلك التحليل الذي يقوم على اعتبار كلِّ نصٍّ يُعبَّر عن عالمٍ موغلٍ في خصوصية الموقف الحاوي له ، ذلك الموقف الذي يستتطق تشكلاته الأسلوبية بمعانٍ بكرة لا تولدُ إلا في أحضانه ، فيها من خصوصيته وخصوصية منشئ النص . وهذا ما تجنبه مصطلح سياق الموقف عند المحدثين .

عناصر سياق الموقف :

الموقف إذن يمثل حالة ديناميكية متحركة ، ليست ساكنة كما هو الحال في نظر الكثير من القدماء للمقام ، بمعنى أن الموقف صار في المفهوم اللساني الحديث ينشئ تفسيراتٍ متعددةً للظاهرة التركيبية الواحدة

؛ نظراً لاختلاف عناصر الموقف المؤثرة في التركيب ، تلك التي تسوقه إلى أن يصير بالصورة التي يتشكل عليها .
وسياق الموقف يتكون من عناصر محددة جماعها هو كل ما يحيط بالرسالة اللغوية بدءاً من منشئها وعالمه الخاص ، مروراً بكل ما يحيط بها في العالم الخارجي ، انتهاءً بمتلقيها وعالمه الخاص . ويمكن أن نفصل عناصر سياق الموقف فيما يلي :

1. المتكلم أو المنشئ أو المرسل :

وما يكتنفه حين إنشاء النص من أفكار ومشاعر ، وما يختزنه من ثقافة وتصورات خاصة ، تحكم نظرته للحياة والناس والمحيطين به ، سواء أكانوا شركاء في الحدث اللغوي أم كانوا من غير المشاركين فيه .

2. المخاطب أو المتلقي أو المستقبل :

بكل جوانبه الخاصة من حيث علاقته بالمتكلم وبالرسالة اللغوية نفسها وأبعاده النفسية ومستواه الفكري والثقافي ، وحاله حين تلقيه النص ، ودرجة كفايته بما في النص من معنى .

3. البيئة المحيطة بالكلام :

وتشمل زمان الكلام ومكانه وكل ما يحيط المتكلم والمخاطب من أحداث وأشياء وأفكار ومعتقدات ...

4. وظيفة الكلام نفسه :

من حيث كونه كلاماً رسمياً أو غير رسمي ، يهدف إلى بيان الرأي أو التقرير ، يهدف إلى التأثير أو إلى مجرد الخبر ...
والحقيقة ، إن هذه العناصر المشاركة للنص والمؤثرة فيه معنوية ومبنية ما كان لها لتتضح وتُفصّل هذا التفصيل لولا جهود اللسانيين المحدثين من أمثال : اللساني الإنجليزي فيرث (1960) ، واللساني الأمريكي ديل هايمز ، وفندرليش ، الذين أرادوا أن يضعوا اللغة وعلاقتها بالمواقف المحيطة بها ، بل علاقتها بالمجتمع بأسره ، في إطار نظرية مقننة لا تعتمد على مجرد استلزام الموقف لتفسير ظاهرة أسلوبية أو بيان معنى كما كان الحال عند القدماء .

بل إن المصطلح ، الذي هو عنصر أساسي في أي نظرية من حيث اختزاله للفكرة التي تريدها النظرية ، كان موفقاً في الإشارة إلى تأثير الموقف بعناصره في النص .

فمصطلح (context) ، المترجم إلى العربية بالسياق ، يتكون من جزأين : السابقة (con) وتعني المشاركة ، وكلمة (text) وتعني النص ،

فيكون المصطلح بمعناه الحرفي : (المشاركة في النص) ، وعلى هذا فإن مصطلح (context situation) ، يُفهم منه مشاركة الموقف في النص ، وأن مفهوم تفرد السياق اللغوي بتشكيل النص معني ومبني وقاعدةً وحكمًا صار لا وجود له في نظرية سياق الموقف .

وإن كان البحث يقرُّ بفضل اللسانيين المحدثين في رسم معالم نظرية سياق الموقف وتحديد عناصرها ، فإنه لا يغفل فضل اللغويين العرب وسبقهم في الإشارة إلى أثر سياق الموقف بعناصره المختلفة في تشكيل الكلام ، وقد أشرنا إلى نصوص لبعض اللغويين والبلاغيين تؤكد هذا السبق الذي كان قاطرته الأولى إمام اللغويين سيبويه .

سياق الموقف عند سيبويه :

سيبويه هو رائد الدراسات اللغوية في التراث العربي ، ويُعدُّ كتابه دستور النحو الذي ينهلُّ منه خلفه ، ليس القواعد فحسب ، ولكن طريقة معالجة المسائل ، من حيث كيفية بناء القاعدة ومصادرها والمؤثرات التي تُوجِّه الأحكام على الكلام بالصحة والخطأ ، والحسن والقبح ، والإجازة والإحالة .

ومن أبرز المؤثرات في أحكام سيبويه وبناء القواعد في كتابه ملاحظة العالم الخارجي والتعويلُ عليه في قبول كلامٍ ورفض آخر ، فالقبول أو الرفض في كتاب سيبويه لا يبنى على عناصر المقال فحسب ، وإنما تتأثر أيضًا بعناصر المقام الخارجي .

وهذا ما كان واضحًا من الصفحات الأولى للكتاب الذي تناول فيها أقسام الكلام من حيث المقبول منه والمرفوض ، بمسمياتٍ مختلفة ، ومن خلال أمثلة كاشفة عن أثر عناصر المقال وعناصر المقام في قبول التراكيب أو رفضها .

فسيبويه يقسم الكلام إلى خمسة أقسام (7) :

أ - مستقيم حسن ، نحو : أتيتك أمس وسأتيك غدًا .

ب - محال ، نحو : أتيتك غدًا و سأتيك أمس .

ت - مستقيم كذب ، نحو : حملت الجبل و شربت ماء البحر .

ث - مستقيم قبيح ، نحو : كي زيد يأتيك ، وقد زيدًا رأيت .

ج - محال كذب ، نحو : سوف أشرب ماء البحر أمس .

فهذه الأحكام التي تعبر عن مستويات من القبول والرفض ليست جميعها مستمدة من العناصر اللفظية أو عناصر المقال في التركيب ، وإنما كان للمقام الخارجي أثرٌ في بعض هذه الأحكام ، فاللفظ والمعنى والمقام الخارجي كلها أسسٌ لاحظها سيبويه و بنى عليها أحكامه ، وذلك

حين لاحظ سيبويه وضوح المعنى في التراكيب (أ) و (ث) حكم عليها بالاستقامة ، ثم تنوعت هذه الاستقامة بين الحسن والقبح ، وذلك بناءً على ملاحظته الوجه الآخر لهذه التراكيب ألا وهو جانب اللفظ ، فإن كانت الألفاظ قد وُضِعَتْ في مواضعها التي حددتها قوانين النحو ، فإن التراكيب توصف بالحسن ، كما في التراكيب (أ) ، وكان هذه التراكيب قد جمعت الحسنيين : وضوح المعنى عند أبناء اللغة ، وسلامة اللفظ الموافق لقوانين لغتهم .

أما إن كانت الألفاظ قد وُضِعَتْ في غير مواضعها التي تعارف عليها أبناء اللغة وُقِّقَ قوانين لغتهم ، فإن الحكم عليها عند سيبويه كان بالقبح ، وذلك كما في تركيب (ث) : (قد زيداً رأيت) و (كي زيد يأتيك) ونحوهما

فـ(قد) و (كي) لا تباشران الأسماء في قواعد العربية وإنما تباشران الأفعال ؛ وعلى هذا يكون التركيبان مُسْتَعْرَبَيْنِ بين أبناء العربية ، وكأنهما يصدران من أعجميٍّ لا يعرف قوانين تأليف الكلام في لغة العرب ، ولكن العربي ، في الوقت نفسه ، سيدرك المعنى الذي يريده المتكلم من وراء هذا الفساد اللفظي .

فاللفظ والمعنى كانا أساسيّ الحكيم اللذين أصدرهما سيبويه على التراكيب في (أ) و(ث) ، وقد كانا أساسين أيضاً في الحكم على تركيب (ب) : (أتيتك غداً) و (سأتيك أمس) ونحوهما بالمحال الذي هو "أن تنقض أول كلامك بآخره"⁽⁸⁾ ، وهذا النقض يُفضي إلى فسادٍ في المعنى ناشئ عن اجتماع ألفاظٍ ترفض قوانين اللغة اجتماعها متعاقبة في تركيب واحد ؛ فظرف الاستقبال (غداً) لا يجوز تعلقه بالفعل الماضي (أتى) ، وكذلك ظرف الماضي (أمس) لا يجوز تعلقه بالفعل المستقبل (سأتيك) .

وعلى هذا فالتركيبان في (ب) قد بلغا درجةً عليا من درجات الرفض هي المحال ؛ حيث تضافر فيها فسادان : فسادُ لفظٍ باجتماع ألفاظ متعاقبة في تركيب واحد ، وفسادٌ معنويٌّ نتج عن هذا التعالق اللفظي المرفوض .

أما التركيبان في (ت) : (حملت الجبل) و (شربت ماء البحر) ونحوهما ، فإنهما تركيبان مستقيمان لفظاً ؛ حيث وقعت فيها الألفاظ في مواضعها وتعالقت وُقِّقَ قوانين العربية ، كما أن المعنى يمكن أن يقبل على سبيل المجاز⁽⁹⁾ .

والسؤال الآن : من أين أتى الحكم بالكذب ما دام اللفظ مستقيماً

والمعنى له وجهٌ من القبول ؟

إن وصف سيبويه لتراكيب مثل : (حملت الجبل) و (شرب ماء البحر) بالكذب مبنيٌّ على فساد المطابقة بين الكلام والحقيقة المستمدة من ملاحظة أمور تنتمي إلى الواقع الخارجي ، ذلك الواقع الذي يكشف عن استحالة حمل المتكلم للجبل ، أو شربه ماء البحر ؛ فملاحظة طاقة المتكلم بوصفه بشراً وعدم قدرته على القيام بأيٍّ من الفعلين السابقين ، فضلاً عن استحضر صورتي الجبل وماء البحر ، كلها أمور تُقضي لا محالة إلى الحكم بالكذب عليهما ، بحيث يكونان مرفوضين على الحقيقة عند أبناء اللغة .

وما نريد أن نقرره هنا هو أن رفض هذين التركيبين عند سيبويه والحكم عليهما بالكذب ليس مرده مستوى اللفظ ولا مستوى المعنى السائغ مجازاً ، وإنما مرده مستوى ثالث هو مستوى المقام الخارجي الذي يستحضر المفارقة بين الكلام والواقع الخارجي .

وهذا التحليل الخاص بتراكيب (ت) يصدّقُ على القسم تراكيب (ج) الذي وصفه سيبويه بالمحال الكذب ، في جانب الوصف بالكذب مما يعني أنه استحضر المقام الخارجي أيضاً ، إلا أنه يزيد عليه فساد اجتماع ألفاظٍ ما كانت لتجتمع متعاقبة (سوف أشرب ... أمس) ، وما ترتب على ذلك من فساد للمعنى .

ويمكن أن نلخص أحكام سيبويه السابقة والمؤثرات فيها في الجدول التالي : (حيث (+) تعني الوصف بالصحة و (-) تعني الوصف بالفساد)

المقام	المعنى	اللفظ	المؤثر في الحكم	التركيب والحكم
	+	+		(أ) أتيتك أمس (مستقيم حسن)
	-	-		(ب) سأتيتك أمس (محال)
-	+	+		(ت) حملت الجبل (مستقيم كذب)
	+	-		(ث) قد زيداً رأيت (مستقيم قبيح)
	-	-		(ج) سأشرب ماء البحر أمس (محال كذب)

إن هذا الاستدعاء للمقام الخارجي من قبل سيبويه يدلُّ بدايةً على تجاوزه مستوى اللفظ وتجلياته الدلالية بوصفه المستوى الأوحده الذي يؤثر في الحكم على الكلام بالقبول أو الرفض والصحة أو الخطأ .
ثم يدلُّ بعدُ على أثر السياق الخارجي في الأحكام النحوية ، ذلك الأثر الذي تجاوز الحكم على التركيب في ذاته ، كما أسلفنا ، إلى صور أخرى من التأثير منها :

الحكم على تركيبين متطابقين نحويًا بحكمين مختلفين إلى حد التضاد :
فيصف أحدهما بالحسن والآخر بالقبح ، وما من تفسير لذلك إلا
بالنظر إلى السياق الخارجي ؛ فسيبويه يعرض للتركيبين :
(كان رجلٌ من آل فلان فارسًا) و (كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا)
فِيحَسِّنُ الأول ، ولا يُحَسِّنُ الثاني ، مع أن التركيبين متطابقان
نحويًا ، فكلاهما يتألف من :

(كان + اسمها نكرة موصوفة + الوصف شبه الجملة + خبر كان)
وكان المتوقع أن يأخذا حكمًا واحدًا ، إلا أن استحضار سيبويه
لأحد عناصر السياق الخارجي وهو المخاطب وما ينتظره من حصول
الفائدة أثر في اختلاف أحكامه على التركيب الواحد ؛ فالتركيب : "(كان
رجلٌ من آل فلان فارسًا) حسن ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعْلَمَهُ
أن ذلك في آل فلان وقد يجهله . أما التركيب : (كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا)
لا يحسن ؛ لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم ،
فعلى هذا النحو يحسن ويقبح"⁽¹⁰⁾ .

فمحك الحكم بالقبول أو الرفض عند سيبويه ليس في شكل البناء
اللفظي فحسب ، وإنما أيضًا في تحقيق عناصر السياق غير اللغوي (سياق
الموقف) التي منها كون المخاطب ، في عملية التواصل اللغوي ، يجهل
ما يخبره به المتكلم .

فإذا وقع هذا الإخبار بالمجهول أو ما نُزِّلَ منزلته⁽¹¹⁾ قبل التركيب
و حكم عليه بأنه (حسن) ، أما إذا كان لا يُقَدَّمُ جديدًا للمخاطب وإنما يُعْلَمُهُ
بالمعلوم استُكْرَ وحكم عليه بالقبح .

1. الحكم على تركيب واحدٍ بحكمين مختلفين :

ذهب أثر السياق الخارجي عند سيبويه إلى ما هو أبعد من الحكم
على تركيبين متطابقين نحويًا بحكمين مختلفين ، فقد بلغ أثر سياق الموقف
عنده إلى حدِّ الحكم بحكمين مختلفين على التركيب الواحد .

فالتركيب :

(أنا عبد الله منطـاًقاً)

وصفه سيبويه بأنه مُحَالٌ تارةً ، و بأنه حسنٌ تارةً أخرى ، ولم
يكن ثمة تفسيرٌ لهذا الجمع بين حكمين متضادين على تركيبٍ واحدٍ سوى
اختلاف سياق الموقف .

فلو كان السياقُ سياقَ إخبار رجلٍ من إخوانك ومعرفتك عن نفسه
قائلًا : (أنا عبدُ الله منطـاًقاً) "كان مُحَالًا ؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك
بالانطلاق ، ولم يقل : (أنا) حتى استغثت أنت عن التسمية ؛ لأن (أنا)

علامة للمضمّر ، وإنما يُضمّرُ إذا عَلِمَ أنك قد عرَفْتَ من يعني . إلا أن رجلاً لو كان خافَ حائطٍ ، أو في موضعٍ تَجْهَلُهُ فيه فقالت : من أنت ؟ فقال : أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً⁽¹²⁾ .

إنّ هذه الإشارات لسببويه لتشيرُ بما لا يدع مجالاً للشك إلى استحضار سيبويه لسباق الموقف معياراً يَحْتَكِمُ إليه للحكم على التراكيب بالقبول أو الرفض وفق مصطلحاته .

وهكذا نجد سيبويه ينزع إلى سياق الموقف ويستدعيه للحكم على:

تركيب صحيح نحويًا ، فإذا به يصفه بالكذب .

ويتحاكم إليه في تركيبين متطابقين نحويًا ، فإذا به يصف أحدهما بالحسن ويصف طبيقه بأنه غير حسن .

ويشير عليه سياق الموقف بوصف تركيب في سياق بالمحال ، ثم

وصفه هو هو بالحسن في سياق آخر .

أثر سياق الموقف في تشكيل بنية الكلام :

لم يتوقف أثر سياق الموقف عند سيبويه على تلك الأحكام التي وصف بها التراكيب ، بما يعكس نظريته التداولية للغة ووظيفتها الاجتماعية الهادفة إلى التواصل بين متكلم ومخاطب في موقف يستدعي فيه كل ما يحيط بهما من واقع خارجي وأحداث وأشياء وظروف وملابسات . لم يتوقف أثر السياق عند هذا الحد الحكمي وإنما تجاوزه إلى حد تشكيلي ، أقصد إلى حد تشكيل بنية الكلام بمستوياته المختلفة بدءًا من الكلمة بوجهيها الصرفي والمعجمي مرورًا بالتركيب حتى الوصول إلى التأثير في الدلالة .

أ - سياق الموقف والصيغة :

هناك صيغ تلازم حالة واحدة وهي ما تسمى بالصيغ الجامدة غير المنصرفة كأفعال المدح والذم (نعم و بئس) والرجاء (عسى) والنفي (ليس) وهكذا .

ومن الصيغ الجامدة صيغ أسماء الأفعال ، في الأغلب ، نحو (صه و مه وهيئات وشتان وأوه وأف) ، وهناك صيغ لأسماء أفعال منقولة من مصدر له فعل مثل : اسم الفعل (رويد)⁽¹³⁾ المنقول من الفعل : (أرود) بمعنى (أمهل)

وما إن ينتقل المصدر (رويد) إلى التعبير عن اسم الفعل حتى يلزم صورة واحدة كسائر أسماء الأفعال المرتجلة ، فتقع للواحد والجميع والذكر والأنثى⁽¹⁴⁾ .

إلا أن سيويوه عقد بابا أسماه : (هذا باب متصرف رويد)⁽¹⁵⁾ يشير فيه إلى جواز تصرف (رويد) على غير المعروف عن أسماء الأفعال ، فيتصل بها ما يدل على المخاطب ، فيجوز أن تتصل بكاف خطاب المذكر وكاف خطاب المؤنث وكاف خطاب الجمع ، فتقول : رويدك ورويدكم .

فهذه الكاف "لحقت لتبين المخاطب المخصوص ؛ لأن رويد تقع للواحد والجمع والمذكر والأنثى ، وإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعنى ، وإنما حذفهما في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره ، فلحاق الكاف كقولك : يا فلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل أنت تفعل إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً إليك"⁽¹⁶⁾ .

فاختيار صيغة (رويد) متصلة بالكاف أو غير متصلة إنما يرجع إلى عنصر من عناصر سياق الموقف ألا وهو عنصر علاقة المتكلم بالمخاطب من حيث إقبال المخاطب وإنصاته إلى المتكلم من عدمه ؛ فإذا كان المخاطب مقبلاً على المتكلم ومنصتاً إليه ، بحيث يأمن المتكلم التباس المراد بالخطاب بغيره ، استغنى عن ذكر ضمير الخطاب ، كما نستغني عن قول (يا فلان) للمقبل علينا المنصت إلينا ، أما إذا كان المخاطب في موقف يصرفه عن المتكلم كأن يكون غير مقبلٍ عليه أو غير منصتٍ إليه أو معه آخرون يُخشى من مشاركتهم في الحدث اللغوي عدم تبين المراد بالخطاب ، فإنه حينئذ يتعين اتصال (رويد) بضمير الخطاب .

وبذلك يكون سياق الموقف هو المُشكَّلُ لبنية الصيغة من حيث كونها باقية على أصلها دون أن يتصل ضمير باعتبارها تصلح للمفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، أو متصلة بضمير يخصص المخاطب

ب - سياق الموقف والمعنى المعجمي :

المعاني المعجمية هي تلك المعاني القابعة بين دفتي المعجم ، وهي معانٍ صامتة تستمد حركتها وحياتها من استعمالها في سياق سواء كان سياقاً مقالياً أو مقامياً .

لذلك فالمفردة ما دامت قابضة في المعجم فإنها تحتل لكل معانيها ، ولا تدل على معنى بعينه إلا بعد وضعها في سياق وقد كان لسياق الموقف الأثر البالغ في بيان معاني بعض المفردات عند سيويوه ، حتى إن كانت هذه المعاني أقل شيوعاً من غيرها .

فإذا ما علمنا أن بعضاً من هذه المفردات ، بمعانيها المستمدة من

السياق الخارجي ، تُغيَّرُ أيضًا من شكل التركيب أدركنا هذا الأثر البالغ لسياق الموقف في تشكيل التركيب .

فالفعل (رأى) ، بوصفه مفردة معجمية ، يحمل معنى : (أبصر) كما يحمل معنى : (علم) ، ولكلٍّ من (رأى البصرية) و (رأى العلمية) وظيفة تؤديها في التركيب ، فالأولى تنصب مفعولاً ، والثانية تنصب مفعولين .

ويبرز أثر سياق الموقف في رفع هذا الالتباس إذا ما وقع الفعل (رأى) على ما أصلهما المبتدأ والخبر نحو :
(رأيت زيدًا الصالح)

فهذا التركيب يحمل لبسًا مصدره جواز كون (رأى) بمعنى (أبصر) ، وجواز كونها بمعنى (علم) ، وليس ثمة قرينة مقالية تمنع أحدهما وتوجب الآخر .

وحينئذ نجد سيبويه يفرع إلى خارج السياق اللغوي ليتلمس قرينة في السياق غير اللغوي ترفع هذا اللبس بتحديد معنى (رأى) أولاً ثم إعمال وظيفتها في التركيب ثانيًا .

فما الذي افترضه سيبويه في السياق الخارجي يسعفه في رفع هذا اللبس ؟

افتراض عمى المتكلم ، نعم ! افترض كون المتكلم أعمى ؛ وبناءً على هذه القرينة غير اللغوية التي تتعلق بموقف خاص للمتكلم ، تحددت دلالة (رأى) ومن ثم وظيفتها ؛ حيث نفى عمى المتكلم معنى البصرية عن (رأى) وعيّن معنى العلميّة الناصبة لمفعولين .

وفي هذا يقول سيبويه متناولاً الفعل (رأى) ونحوه مثل (وجد) :
" وإن قلت (رأيت) فأردت رؤية العين ، أو (وجدت) فأردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة (ضربت) ، ولكنك إنما تريد — (وجدت) (علمت) ، وب— (رأيت) ذلك أيضًا ، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول (رأيت زيدًا الصالح)" (17) .

وقد كان سيبويه موفقًا في اختيار المثال : (رأيت زيدًا الصالح) ؛ لأنه يأخذ المتلقي لأول وهلة صوب معنى (رأى) البصرية، ربما لكون كلمة (الصالح) معرفة على غير المألوف في ثاني مفعولي (رأى) العلمية⁽¹⁸⁾ ، مما يرشح كونها نعتًا — (زيد) ، وليست مفعولاً ثانيًا . وكأنه أراد أن يبرز مدى قوة سياق الموقف في إقصاء معنى مألوفٍ يرشحه اللفظ لصالح معنًى يرشحه سياق الموقف .

ت - سياق الموقف والتركيب :

إذا كانت الكلمة بوجهيها : الدلالي المعجمي والشكلي البنيوي لم تَعْمَ تأثراً بسياق الموقف ، فإن تأثيرَ سياقِ الموقفِ في التراكيبِ اللغوية ، التي هي سلسلة الكلام ، أبرزُ ظهوراً و أكثرُ تنوعاً وأقوى تعبيراً عن سلطة سياق الموقف في تشكيل بنية الكلام ودلالته .

أبرز ظهوراً ؛ نظراً لتعالق المفردات بداخل التركيب تعالفاً يهدف إلى تحقيق معنى في منظومة التواصل الاجتماعي بمواقفه المختلفة ، مما يجعل هذه التراكيب ، مفرداتٍ وجملاً ودلالة ، تحت نفوذ سياق الموقف باستمرار ، بخلاف البنية والمعنى المعجمي.

وأكثر تنوعاً ؛ نظراً لتعدد جوانب التركيب ، مظنة التأثير ، من إعراب وزيادة وحذف وتقديم وتأخير .

وهذا الظهور الأبرز وذاك التنوع الأكثر لسياق الموقف في التركيب يعبران أشدَّ تعبير عن سلطة سياق الموقف على الكلام .

ويتجلى أثر سياق الموقف في التركيب عند سيبويه في النقاط التالية :

1. العلامة الإعرابية :

العلامات الإعرابية أدلة على المعاني الدلالية ، وهذه المعاني الدلالية لا تطلق في الفراغ ، وإنما تطلق في منظومة من التواصل بين متكلم ومخاطب وموقف جامع لهما ، فإن أدت هذه المعاني الدلالية ما يتساوق مع الموقف ويعبر عنها أقرتْ علامته ، وإلا فإن العلامة تتشكل لأداء معنًى دلالي يتساوق والسياق .

فإذا كنت مثلاً في موقف تسأل فيه عمَّن يُفضِّلُ المخاطبَ خيريةً ، حيث لا يستبين لك ذلك قلت :

(من ذا خيرٌ منك؟)

برفع (خير) .

أما إذا كنت في موقف سؤال عن شخص قد استبانته خيريته على المخاطب بالفعل ، ولكن المتكلم يريد أن يعرفه قلت :

(من ذا خيراً منك؟)

بنصب (خير) .

وهكذا تتشكل العلامة الإعرابية حسب طبيعة الموقف وحيثما يمليه السياق يقول سيبويه : "وأما قولهم : (من ذا خيرٌ منك؟) فهو على قوله (من الذي هو خيرٌ منك) ؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمكه ، ولكنك أردت : (من ذا الذي هو أفضل منك؟)

فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه ، فأردت أن

يعلمكه نصبت (خيرًا منك) كما قلت : من ذا قائمًا كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي صار في حالٍ قد فضلك بها . ونصبه كنصب : ما شأنك قائمًا⁽¹⁹⁾ .

وفي سياق آخر يعرض سيبويه لأثر الموقف في العلامة الإعرابية قائلاً : ونقول : قم يدعوك ؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ، ويكون القيام سبباً له ، ولكنك أردت : قم إنه يدعوك ، وإن أردت ذلك المعنى لجزمت⁽²⁰⁾ .

إن هذا النص يكشف عن تركيبين : أحدهما مصرحٌ به وهو التركيب (قم يدعوك) وآخر ملمحٌ إليه وهو التركيب (قم يدعك) ، الأول مرفوع ، والثاني مجزوم بحذف حرف العلة .

وعلة الاختلاف في الإعراب وعلامته ترجع إلى إرادة المتكلم التي هي العنصر الأول من عناصر سياق الموقف⁽²¹⁾ .

فالتركيب : (قم يدعوك) بالرفع ، يستعمل عند إرادة المتكلم أن القيام نتيجة دعوة ، وكان المتكلم يقول : قم إنه يدعوك ، أي : وجب عليك القيام تلبيةً لدعوة داعيك .

أما التركيب الذي ألمح إليه سيبويه : (قم يدعك) بالجزم ، فإنه يستعمل عند إرادة المتكلم أن الدعوة نتيجة القيام أي : إن تقم يدعك ، فدعوة الداعي مترتبة على القيام أولاً ، وهو معنى كما نلاحظ على النقيض من المعنى الأول .

إذا كان النموذجان السابقان من كتاب سيبويه يبرزان أثر إرادة المتكلم بوصفه عنصرًا من عناصر سياق الموقف في العلامة فإن النموذج الذي يعرضه سيبويه في باب (الجمع في المنعوت والتفريق في النعت) ليشير إلى أثر المخاطب بوصفه العنصر الثاني من عناصر سياق الموقف في العلامة الإعرابية .

فسيبويه يتناول المثال :

(مررت برجلين مسلم وكافر)

معللاً جرَّ المسلم والكافر على النعت أو البدلية بقوله : "كأنه أجاب من قال : بأي ضربٍ مررت ؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال : فما هما ؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب ؛ لأنه إنما يجرى كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته"⁽²²⁾ .

إن سيبويه في هذا النص يجعل بنية الكلام وما يصحبها من علامات خاضعة خضوعاً تاماً لما يجرى في فؤاد المخاطب من تساؤلات يفترضها المتكلم . فقولنا : (مررت برجلين مسلم وكافر) ، بالجر ناشئٌ

عن سؤال طرحه فؤادُ المخاطب لم يلفظ به وهو : بأي ضربٍ مررت ؟ فكان لزاماً أن يأتي التركيب بالجر .

أما قولنا : (مررت برجلين مسلمً وكافرً) بالرفع ، فناشئٌ عن سؤالٍ آخر طرحه فؤادُ المخاطب أيضاً ولم يلفظ به كذلك ، وهو ما هما ؟ (أو من هما) فكان لزاماً أن يأتي التركيب بالرفع .

إن العلامات الإعرابية تتشكل وفق هذا الحوار المتخيل ، الذي تأتي فيه عبارة (مسلم وكافر) بمنزلة الجواب على أسئلة المخاطب المتوقعة .

إن سببويه بهذا النص يرد رداً قاطعاً على أولئك القوم الذين وصموا النحو بالشكلية المحضّة ، وبأنه علم جاف لا سلطان فيه إلا للقواعد اللفظية التي تتعامل مع التراكيب دونما النظر لإملاءات السياق الخارجي الحقيقي منه بل المفترض أيضاً .

فهذا إمام النحو لم يقصر نظرتَه في تفسير العلامة في (مسلم وكافر) على الحكم الإعرابي فحسب ، ولكنه تجاوز ذلك إلى التحاكم إلى سياق الموقف متمثلاً في التساؤلات المفترضة من المخاطب ، وهذا التحاكم إلى سياق الموقف أمداً سببويه بتفسيرات منطقية لعلاقتي الرفع و الجر ، ما كانت لتقع أحداً لو أنه اكتفى بالتفسير الظاهر ، القائم على بيان الحكم الإعرابي المأخوذ من السياق اللفظي فقط ، وهو القول : بالجر للنعث أو البدل ، و الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف .

2. الحذف والزيادة في التركيب :

عقد ابن جني باباً أسماه : (في شجاعة العربية)⁽²³⁾ ، وجعل شجاعة العربية تتمثل في مجموعة من الظواهر الأسلوبية في مقدماتها الحذف والزيادة .

أولاً — الحذف :

الحذف لا يكون إلا بدليل إما من المقال أو المقام ، فالمقال أو العناصر اللفظية في التركيب تشير إلى المحذوف وتدل عليه ، فمثلاً قوله تعالى : "وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً" (النحل : 30) ، عامل نصب (خيراً) محذوف تقديره: (أنزل) ، وقد دلَّ عليه لفظ الاستفهام المذكور : (ماذا أنزل ربكم) ، فهذا هو الدليلُ المقاليُّ المتصديدُ من عناصر لفظية في التركيب .

أما الدليل المقامي فموطنه العناصر غير اللغوية ، حيث يُتصَدِّدُ من سياق الموقف بكل عناصره : المتكلم ، المخاطب ، الظروف الجامعة

لهما ، وما يلابسها من أفكار وأشياء وأحداثٍ وطبيعةٍ وثقافةٍ وزمانٍ ومكانٍ ...

فسياق الموقف ههنا هو الذي يشير ويدل على المحذوف ، أي أنه هو الذي يُشكّل التراكيبَ ذكراً وحذفاً ، فإن أسعفنا سياق الموقف بدليل يجوز معه الحذف دون غموض أو لبس خرج التركيب محذوقاً منه العنصر الذي يُعْني سياقُ الموقف عن ذكره لفظاً ، بالإشارة إليه معني ، وإلا فإن الحذف يمتنع ويجب الذكر

وقد حفل كتاب سيبويه بإشارات كثيرة إلى ظاهرة الحذف سنذكر منها مثلاً على ما كان الحذف فيها أثراً من آثار سياق الموقف بعناصره المختلفة .

فسيبويه يبين أثر المتكلم وإرادته في ترك الذكر لغرض كالإيجاز والاختصار أو الاتساع .

فمثلاً تقول : (صيد عليه يومان) ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتسع واختصر⁽²⁴⁾ .

ونقول : كم وُلِدَ له ؟ فنقول : (ستون عاماً) فالمعنى : وُلِدَ له الأولاد وولد له الولد ستين عاماً ، ولكنه اتسع وأوجز⁽²⁵⁾ .

ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطوهم الطريق ، يريد يطوهم أهل الطريق .

وقالوا : صدنا قنوين ، وإنما يريد صدنا بقنوين ، أو صدنا وحش قنوين⁽²⁶⁾ .

ولا يخفى على أحد أن فاعل الإرادة في قول سيبويه (إنما يريد ، ويريد) إنما هو المتكلم ، ولكننا مع ذلك نرى أن المخاطب شريك مع المتكلم في إقرار هذه التراكيب على شكلها وما فيه من حذف ؛ لأنه ما كان للمتكلم أن يحذف أي عنصر إلا لعلمه بأن هذا المحذوف لن يُقْضَى إلى لبس يشوّش على المخاطب المعنى المراد ، ولو علم ذلك لما حذف ، أي أن إرادة المتكلم وحدها لا تكفي لإقرار الحذف ، وإنما لابد معها من علم المخاطب بإرادة المتكلم .

وقد جمع سيبويه بين شريكي عملية التواصل اللغوي (المتكلم والمخاطب) مبيّناً دورهما في إقرار الحذف في تركيب (البُرّ بستين) ؛ حيث تركوا ذكر الكر ؛ استغناءً بما في صدورهم من علمه ، وبعلم المخاطب ؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني⁽²⁷⁾ .

فأبناء الجماعة اللغوية ، المتكلمون منهم والمخاطبون ، يدركون أن بهذا التركيب حذفاً ، يحدده المقام التجاري لهذه الجماعة اللغوية بأنه

الكر ، وهو مكيال أهل العراق .
ولإدراك ذلك الأثر الكبير للسياق المقامي ، ليس فقط في إقرار الحذف بتركيب ما ، وإنما أيضًا في تقدير هذا المحذوف ، نفترض أن بائعًا في سوق عربية الآن ينادى قائلًا : الطماطم بعشرين سنقدر المحذوف هو (الكيلو) وليس الكر الذي هو ستون قفيزًا أو أربعون إردبًا⁽²⁸⁾ .

ثم إن التمييز حُذِفَ هو الآخر ؛ بناءً على معرفة المخاطب به فهو العملة التي يُسَعَّرُ بها ، وهنا يُطِلُّ السياقُ الجغرافيُّ لتحديد العملة المحذوفة بالجملة ، فإن قيلت هذه الجملة في سوق مصرية مثلاً فالتقدير (عشرين جنيهاً) وإن قيلت في سوق سعودية فالتقدير (عشرين ريالاً) ، وهكذا .

وقد أشار سيبويه إلى حذف ما يُسَعَّرُ به ؛ بناءً على علم أبناء اللغة الواحدة (متكلمين ومخاطبين) به فهو يقول : "أما قول الناس : كان البُرُّ قفيزين ، وكان السمنُ منوين ، وإنما استغنوا ههنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه ؛ ولأن الدرهم هو الذي يُسَعَّرُ عليه ، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع ، كما يقولون : البرُّ بستين ، وتركوا ذكر الكر ؛ استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب ؛ لأن المخاطب قد علم ما يعني ، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن "الكر" كما سأل الأول عن ثمن الدرهم"⁽²⁹⁾ .

والناس المشار إليهم في نص سيبويه السابق هم أهل زمانه ومكانه ، فترتب على هذه الخصوصية السياقية أن يكون تقدير المحذوفات من قبيل (الكر) في المكايل والدرهم في الأسعار ، أما إذا قيلت هذه الجمل في عصرنا فإنه لا شك سيكون تقدير المحذوفات من قبيل (الكيلو) في الأوزان والعملات المحلية للبلدان العربية في الأسعار .

وإذا كان سياق الموقف عند سيبويه قد تجسد أثره في حذف بعض مفردات التعامل التجاري في بيئة وزمان معينين ، فإن سيبويه يذكر سياق الموقف بصورة أخرى غير صورة المواقف التجارية السابقة ، إنها صورة ما يمكن أن نطلق عليه "سياق الحواس" ؛ فالعين إذا رأت "صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : (عبد الله و ربي) ، كأنك قلت : ذلك عبد الله ، أو هذا عبد الله .

وكذا الأذن إذا سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت : (زيد و ربي) .

أو مَسِسْتَ جسدًا أو شَمِمْتَ ريحًا فقلت : (زيد) ، أو المسك أو

ذقت طعامًا فقلت : العسل⁽³⁰⁾ .
 فالذي شكّل التراكيب السابقة بحذف مبتدأتها إنما هو وقوع الأخبار
 في سياقات مَعْرِفَةٍ مَسْبِقَةٍ مَبْنِيَةٍ عَلَى الحواس .
 ومن سياق الموقف عند سيبويه سياق الحدث ، ذلك الذي يسوغ
 الحذف ابتداءً ويعين على كشف المحذوف وتقديره انتهاءً .
 فإذا كان الموقفُ موقفَ رؤية رجل يسدّد سهمًا قبل القرطاس ،
 فقلت : القرطاسَ والله ، فإنك تنصب القرطاس على حذف فعل تقديره :
 يصيب القرطاس ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس ، قلت :
 القرطاس والله أي أصاب القرطاس⁽³¹⁾ . فأنت تقدر (أصبت) ونحوها ،
 لأنك في سياق حدث (الرمي) .
 وإذا كان الموقفُ موقفَ رؤية من يحزم أمتعته وعليه لباس
 الإحرام ، تقول : مكة ورب الكعبة⁽³²⁾ ، فتنتصب مكة بفعل محذوف
 تقديره : "تقصد أو تريد" ؛ لأن السياق سياق حدث معروف بسمته
 ومراسمه .

وإذا كان الموقفُ موقفَ رؤية مجموعة من الناس يكبرون وهم
 ينظرون الهلال وقلت : الهلال ورب الكعبة ، لكان التقدير : أبصروا
 الهلال⁽³³⁾ لما هو مُشَاهَدٌ من حالة حاضرة ودلالة بينة⁽³⁴⁾ .

ولا يقف سيبويه عند حدود وضع التراكيب في سياقاتها لتفسير
 ظواهرها الإعرابية بالكشف عن المحذوف الذي تُمدُّنا به مشاهدُ الحال ،
 وإنما يُبرز أثرَ سياق الموقف وسلطانه على التركيب ، بوضع تركيبين
 متوازيين أحدهما في موقف والآخر في موقفٍ آخر ، فإذا بأحد الموقفين
 يُغني عن ذكر عنصرٍ نحوي فيُحذف والآخر يوجب ذكر المحذوف لغياب
 ما يدل عليه في السياق .

ذلّم العنصر النحوي هو الفعل "ضرب" الذي لا يحسن إضماره ،
 حين تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله فتقول : زيدًا
 ؛ إذ لا بد في هذا السياق من أن تقول : اضرب زيدًا⁽³⁵⁾ ، بذكر الفعل
 (اضرب) ؛ وذلك لأن السياق لم يدل عليه .

وهذا الفعل يجوز إضماره فتقول : (زيدًا) لرجل في موقفٍ ذُكِرَ
 فيه الضربُ ، وأنت تريد (اضرب زيدًا) ؛ وذلك لأن هذا الموقف الذي
 ذكر فيه الضرب بطريقة أو بأخرى يدل على الفعل ، ومن ثم يجوز حذفه

إن الحذف أثر من آثار سياق الموقف تتشكل به التراكيب فتصير
 تارةً محذوفًا منها ما يدل عليه الموقف ، وتارةً أخرى مذكورًا فيها ما قد

حذف إذا لم يسعف الموقف بالدليل على المحذوف ، وفي الكتاب مُثلاً كثيرة⁽³⁶⁾ على الحذف الناشئ عن سياق الموقف تنبئ عن وعي سيبويه التام لأهمية سياق الموقف في تشكيل التراكيب بالحذف أو الذكر .

ثانياً — الزيادة :

تعد الزيادة الوجه الآخر للحذف ، فكما يحذف من التركيب بإملاء من سياق الموقف بعناصره المختلفة يزداد في التركيب كذلك . لهذا فسنتقني بإيراد نموذج من نماذج الزيادة في الكتاب ، وهو ما يتناول فيه زيادة تاء التأنيث على الفعل مع كون الفاعل مذكراً ، ولم يكن ذلك كذلك إلا لكون المتكلم أراد واستحضر حين كلامه ما أضيف إليه الفاعل من حيث كونه مؤنثاً .

يذكر سيبويه سماعه قول من يوثق به من العرب :

(اجتمعت أهل اليمامة)

يفسر هذا التأنيث الزائد في الفعل بقوله : "لأنه يقول اجتمعت اليمامة ، يعنى أهل اليمامة ، فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة"⁽³⁷⁾ .

1. التقديم والتأخير :

يعد مبحث التقديم والتأخير من أبرز المباحث التي تناولها علماء العربية قديماً وحديثاً بالتحليل والتفصيل ، والبحث في فنيته المتمثلة في مدى مواعمته للسياق المقامي الذي يحتويه . ويغلب على تصور كثير من الدارسين أن التحليل والتفصيل كانا من نصيب النحو وأهله ، وأن البحث في فنيته ومدى مواعمته للسياق المقامي كانا من نصيب البلاغة وأهلها . ويتجاوز هذه القسمة التي تجعل من الدرس اللغوي شيعاً متفرقة وتضر ، فيما أرى ، به وتنقص من قدرة أصحابها ومؤيديها على التحليل الفني المتكامل للكلام .

بتجاوز هذه القسمة أستطيع أن أقول : إن سيبويه رائد الدرس النحوي كانت له نظرة ثاقبة تعي مدى المواعمة بين ترتيب الكلام وسياق الموقف ؛ حيث تترتب عناصر الكلام وفق ما يمليه عليها ذلك السياق . فمراد المتكلم وما يجول في نفسه من خواطر ونظراته إلى ما يتحدث عنه ، كلها أمور تسهم في تشكيل الكلام تقديمًا وتأخيرًا .

فسيبويه حين يفسر الإلغاء في باب ظن وأخواتها ، لا يكتفي بالجانب الشكلي الذي اكتفى به لاحقوه من النحاة ، وهو القول بتوسط هذه الأفعال أو تأخرها ، وإنما يعلل توسط ظن وأخواتها أو تأخرها بقوله :

"وإنما كان التأخير أقوى (في إلغاء العمل من التوسط) ؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : عبدالله صاحب ذلك بلغني فأخّر ما لم يعمل في أول كلامه" (38) .

ومعنى هذا أن بنية تركيب (ظن) ونحوها تتوقف على نية المتكلم بين الشك ابتداءً (ظننت عبد الله صاحب ذلك) ، واليقين الذي يعقبه شك (عبد الله صاحب ذلك ظننت) .

فيترتب علي هذه النية للمتكلم ، وهو أمر يتعلق بسياق الموقف ، تشكّل بنية التركيب ، تقديمًا وتأخيرًا ، ابتداءً ، ثم القول بإلغاء العمل من عدمه انتهاءً .

وفي موضع آخر من الكتاب يبرز لنا أثر إرادة المتكلم ونيته في تشكيل جملة الاستفهام بالهمزة تقديمًا وتأخيرًا بين عناصرها .

فاستفهام المتكلم عن الاسم الذي أوقع حدثًا ما يوجه التركيب إلى أن يلي ذلك الاسم ، المستفهم عنه ، همزة الاستفهام فتقول : أرجلًا صافحت أم امرأة ؟

ومع جواز قولك : أصافحت رجلًا أم امرأة ؟ يبقى الحكم بالأفضلية (أو الأحسن) عند سيبويه للتركيب الأول .

يقول سيبويه تعليقًا على التركيبين :

(أزيد عندك أم عمرو ؟)

و (أزيدًا لقيت أم بشرًا ؟)

"فأنت مدّع أن المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو ... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ؛ لأنك لا تسأله عن اللقي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم ... وصار الذي لا تسأل عنه بينهما ، ولو قلت : ألقيت زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا" (39) .

ومذهب الجواز والحسن في (ألقيت زيدًا أم عمرًا) راجع إلى استواء معنى ألقيت زيدًا ؟ وأزيدًا لقيت أم بشرًا ؟

ومع هذا فليس كحسن : أزيدًا لقيت أم بشرًا ؟ لأنه مع صحة المعنى أعدل لفظًا ومما يختاره العرب" (40) .

ويؤكد سيبويه أثر إرادة المتكلم في الاستفهام عن شيء بعينه وإيلاء المسئول عنه همزة الاستفهام بقوله : "وتقول : أضربت زيدًا أم قتلته ، فالبدء ههنا بالفعل أحسن ؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ،

كما كان البدء بالاسم ثم فيما ذكرنا أحسن ، كأنك قلت : أي ذاك كان يزيد" (41) .

وقد خلص السيرافي في هذه العلاقة بين الترتيب بعد همزة الاستفهام والمسئول عنه بقوله : "والاختيار في هذا الباب أن يكون الشيء الذي يُسأل عنه هو الذي يلي الألف وأم ، وما لا يُسأل عنه متوسط كقولك : أزيد عندك أم عمرو" (42) .

ونستنتج من حديث سيبويه في هذا الباب أن السائل إن كان يريد السؤال عن فاعل فعل متحقق قال :

(أأنت فعلت هذا ؟)

وإن كان يريد السؤال عن وقوع الفعل قال :

(أفعلت هذا ؟)

وهذا الذي ذكره إمام النحاة يلتقي مع ما ذكره إمام البلاغيين عبد القاهر حين بين أن المتكلم إنما يقتفي في نظم الكلم آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس (43) .

وعلى هذا فإن اهتمام المتكلم بالمسئول عنه وتشوق نفسه إلى معرفته هو الذي ساقه إلى تقديمه على غيره بحيث تباشره أداة الاستفهام ، وقد فسر سيبويه هذا التقديم على هذا الأساس السياقي المتعلق بإرادة المتكلم

وقد وضع سيبويه قاعدة عامة لتفسير تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم ، وهذه القاعدة تتعلق بنظرة المتكلم إلى ما يتحدث عنه ؛ فهو يُقدّم الأهمّ عنده سواء كانت هذه الأهمية أهمية ذاتية عند المتكلم أو أهمية اكتسبها المتحدث عنه لظروف وملابسات معينة .

يقول سيبويه : "وذلك قولك ضرب زيداً عبداً لله ... وهو عربيٌّ جيّدٌ كثير ، كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" .

فإذا كان زيدٌ هذا ممن اشتهر بالقوة والبطش والجبروت فإن المعنى بالكلام هو الإخبار عن الضرب بمن وقع وليس بمن أوقعه ، وإبرازُه لأهميته وانشغال بال المتكلم به ، ووسيلة هذا الإبراز هو تقديم (زيد) ذلك الذي وقع به الضرب على غير المتوقع .

إن المعطيات التي يمدنا به السياق الخارجي من كون زيد معروفاً بالقوة والبطش والجبروت لا يستطيع أحد أن يمسه بأدنى سوء ، كلها معطيات غير لفظية ، إنها معطيات يمدنا بها الواقع الخارجي من معرفة يزيد وسماع عنه وخبرته به ، وهذه أمور خارجة عن السياق اللفظي

التركيبية ولكنها تؤثر فيه وفي شكل نظمه تقديمًا وتأخيرًا .
إلا أنه يؤخذ على النحاة ، وكذلك البلاغيون ، بعد سيبويه أنهم
استخدموا عبارة الاهتمام بالمقّم وكأنها عبارة مسكوكة ، تقال في كل
سياق يفسرون بها تقدّم عنصر نحويّ على غيره .
وبذلك أفسدوا جماليات التقديم والتأخير التي ترتبط بالنص الذي
وردت فيه وبخصوصية موقفه .

وقد نعى عبد القاهر على النحاة والبلاغيين هذا التوجّه الجاف في
تفسير الظواهر اللغوية ، وفي مقدمتها التقديم والتأخير ، في قوله : "وقد
وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : "إنه قدم للعناية ولأن ذكره أهمُّ
من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ، وبمّ كان أهمُّ ، ولتخيلهم ذلك
قد صغّر أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهوتوا الخطب فيه ، حتى
إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه ضرباً من التكلف ... وكذلك صنعوا في
سائر الأبواب" (44) .

وهذه العبارات المسكوكة التي استخدمها اللغويون ، ترجع إلى
نظرتهم إلى المقامات باعتبارها قوالب ساكنة⁽⁴⁵⁾، في حين أنه كان عليهم
أن يستلهموا مثل هذه العبارات بوصفها منطلقات يدلفون بها إلى عالم
النص وخصوصية الموقف الذي وُلِدَ من رجمه التركيب ، فإنهم إن فعلوا
هذا كانوا سيكتشفون أن عبارة كعبارة "قُدِّمَ للأهمية" ونحوها قد تلوّنت
بخصوصية كل موقف ، حتى تبدو، وكأن فيها من روح المتكلم التي لا
تتكرر في موقفه الخاص معبرةً عن إحساسه الذي يشبه البصمة في
خصوصيتها وتفردها .

سياق الموقف والدلالة :

في حقيقة الأمر يُعدُّ أثرُ سياق الموقف في الدلالة ثمرةً لأثر سياق
الموقف في كل ما سبق من حديث عن أثر سياق الموقف في البنية
الصرفية والمفردة المعجمية والتركيب بصورة المختلفة ؛ إذ تُعدُّ الدلالة
النهائية محصلةً لتأثر هذه المستويات الكلامية بسياق الموقف ؛ إذ إنها
تأخذ منه لتعطي الدلالة التي يقصدها المتكلم والتي يفهمها المخاطب بلا
لبس أو غموض .

إلا أننا لا نعدم أثراً مباشراً لسياق الموقف على الدلالة ، إما
بإزاحة التركيب عن المعنى الذي ينطق به معزولاً عن سياقه الموقفي
وتوجيهه إلى معنى آخر يفرضه سياق الموقف . أو بفرض معايير
الموقفية لقبول التراكيب وما تنتجه من دلالة أو رفضها معاً ، متجاوزاً
المعايير اللفظية للقواعد النحوية .

أولاً — إزاحة سياق الموقف التركيب عن معناه إلى معنى آخر :

ذكرنا من قبل⁽⁴⁶⁾ التركيب : (الهواء قد يكون شديداً في هذا الصباح) وبيننا أن سياق الموقف قد يبلغ من نفوذه إلى حدّ مصادرة المعنى الدلالي المباشر الذي ينطق به التركيب وإحلال معانٍ أخرى . وإن كان هذا التركيب منتزعاً من كلامنا في عصرنا هذا فلم يفتر سيبويه ، وهو المدرك بحق وظيفة القاعدة النحوية من حيث كونها لا تطلب لذاتها وإنما تطلب من أجل اللغة إتقاناً لمنطوقها وفهماً لأساليبها وإدراكاً لأسرارها .

لم يفتر سيبويه ، وهذا شأنه ، أن يتزعج مثلاً واقعيّاً من كلام أصحاب اللغة في عصرهم ، فهو يعرض للتركيب .
(أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى)

في موقفه للكشف عن معناه ، نافياً عنه معناه الحرفي الذي هو السؤال والاسترشاد عن أمر يجهله المتكلم . فمعناه الذي يملئه السياق هو وصمّ المخاطب بخصلة التلون والتثقل وعدم الثبات على حال ، وذلك على سبيل التوبيخ .

يقول عن التركيب : "وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتثقل ، فقلت : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ، كأنك قلت أحوّلتُميمياً مرةً وقيسياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتثقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهلٌ به ... ولكنه وبّخه بذلك"⁽⁴⁷⁾ .

إن هذه النظرة التي تتجاوز البنية اللفظية السطحية وتتفد إلى البنية العميقة ودلالاتها تلتقي مع النظرية التوليدية التحويلية لتشمسكى ، التي تجعل "المكوّن الدلالي هو أساس البنية العميقة"⁽⁴⁸⁾ .

فتركيب الاستفهام : (أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) يمثل البنية السطحية التي تحمل معنى الاستفهام والاسترشاد عن أمر يجهله السائل . والتركيب الذي يعبر عن معنى التحول والتثقل والتوبيخ يمثل البنية العميقة التي تنتج هذه الدلالة المرادة من قبل المتكلم ، والتي يكشف عنها سياق الموقف ضارباً عرض الحائط ما تنتجه البنية السطحية من معنى .

ثانياً — سياق الموقف يفرض معايير القبول أو الرفض :

إن نفوذ سياق الموقف عند سيبويه لا يتوقف عند حدود إزاحة دلالة حرفية ظاهرة من البنية السطحية للتركيب وإقرار دلالة بديلة تتساوق مع الموقف ، بل يتعدى هذه الحدود إلى حدّ الاصطدام بالقواعد

اللفظية التي سنها شكليو النحاة ، وتغليب معايير سياق الموقف في القبول أو الرفض على معايير تلك القواعد اللفظية .

فمثلاً توجب القواعد اللفظية كون المبتدأ معرفة "ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن منكور"⁽⁴⁹⁾ وهذه القاعدة خُرقت في كلام العرب ، وذلك في قولهم :

(ما كان أحد مثلك)

فما كان من سيبويه إلا أن فزع إلى سياق الموقف يستدعيه لتبرير ما ترفضه القواعد وتفسيره ، وقد تحقق له ما أراد ؛ حيث ذكر أنه "حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تتفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوجه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج أن تعلمه مثل هذا"⁽⁵⁰⁾ .

فاحتياج المخاطب ، وهو عنصر سياقي ، هو الذي سوغ قبول المرفوض في القاعدة ، فمقبولية الابتداء بالنكرة وما تؤديه من معنى العموم والإبهام بُنيتْ على أساس سياق الموقف .

كما سوغ سياق الموقف الابتداء بالنكرة ودلالاتها المرفوضة في القاعدة بلا مسوغ رفض الابتداء بما أدرجه النحاة الشكليون في قائمة المعارف ؛ وذلك إذا دل السياق الخارجي على شيوعه وعدم وضوحه وتحدده في ذهن المخاطب ، فكلمة (زيد) مع أنها علم ، وهو من المعارف ، يصح الإخبار عنها وفق القواعد اللفظية ، إلا أن سيبويه يلحظ سياق الموقف وأنه قد يلحق إبهاماً بكلمة زيد ، كأن يكون زيداً هذا بين أشخاص آخرين يحملون الاسم نفسه ، وحينئذٍ يجب أن تصفه بوصف يرفع عنه إبهامه ويعينه في ذهن المخاطب ، فتقول مثلاً : "كان زيد الطويل منطلقاً ، إذا خفت التباس الزيديين ... لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به"⁽⁵¹⁾ .

إن فمعايير سياق الموقف لقبول تركيب وما ينتجه من دلالة أو رفضهما هي المعايير التي يعتدُّ بها في اللغة ، وهي المقدّمة على المعايير الشكلية للقواعد اللفظية .

ومن مراعاة سيبويه لسياق الموقف واحتكامه إلى دلالاته على حساب دلالة البنية السطحية للقواعد اللفظية ، ما ذكره في باب (ما ينتصب على التعظيم والمدح) ، وهو ما اشتهر عند غيره باسم "النعته المقطوع" .

ففي حين يقرر النحاة القاعدة الشكلية التي تدور في فلك قول ابن مالك :

وارفع أو انصب إن قطعت مُضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهرها غافلين ذكر المواقف التي تتلاءم مع تراكيب النعت المقطوع ومدى قبولها لدلالة التعظيم والمدح التي أجمعوا على أنها قرينة هذه التراكيب ، وكأنهم يرون النحو العربي آلة لتوليد القواعد التي بموجبها تُبنى التراكيب مقترنة بدلالات بعينها لا تُردُّ ، متجاهلين كون هذه التراكيب إنما وضعت لتستخدمها الجماعة اللغوية وأنها ليست بمعزل عن الأعراف الاجتماعية والأسيقة الموقفية التي قد تقبل دلالة تركيب وترفض آخر ، حتى وإن كان يجري على القواعد الشكلية ولكنه لا يلائم الموقف الذي قيل فيه .

وهذا ما لفت سيبويه النظر إليه في حديثه عن النعت المقطوع ودلالته على المدح والتعظيم ، حيث قال : "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ، ولا كل صفة يحسن أن يُعظَّم بها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزار لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ، ولا يفخم به . وأما الموضع الذي لايجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ، ولا معروف بالتعظيم ثم تُعظَّمه كما تُعظَّمُ النبيه" (52) .

فسيبويه بعد أن عرض للجانب الشكلي في مقدمة الباب من جواز النصب للتعظيم في "الحمد لله الحميد والحمد لله أهل الحمد والملك لله أهل الملك ... والمقيمينا الصلاة" (53) . لم يكتف بذلك وإنما عرض للأطر الموقفية التي تناسب هذه التراكيب وتتلقاها بالقبول . وهو بذلك لا يجيب في نحوه عن سؤال كيف يُصنَعُ الأسلوب ؟ كما فعل شكايو النحاة ، فحسب ، وإنما يضع بإزائه الإجابة عن سؤال : متى يُستعملُ الأسلوب ؟ ولمن يوجه ؟ فتراكيب مثل : (مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزار تراكيب مقبولة تقعيدياً ، لكنها مرفوضة عند سيبويه ؛ لأنها لا تعبر عن تعظيم وليست مما يُمدَّحُ به الناسُ ويعظَّمون به بعضهم ؛ فالسياق الاجتماعي لا يرى وجهاً للتعظيم بالوصفين صاحب الثياب أو البزار . وفي هذا نظر ومراعاة من سيبويه لما هو معروف في المجتمع العربي من أوصاف يُعظَّم بها الناس ويُفخَّمون ، وأوصاف لا يعظم بها الناس . وكذلك لا يلقى تركيب القطع ، بما ينتجه من دلالة على المدح والتعظيم ، لرجل خامل ليس بمعروف بالنباهة بين الناس .

وعلى هذا فمن الحسن الفصيح أن تقول : :

(قرأت عن خالد بن الوليد القائد الفذ) .

بالقطع للتعظيم ؛ وذلك لأن السياق التاريخي والثقافي لنا نحن ،

المسلمين ، يشير إلى عظمة هذا القائد الفذ .
ومن المرفوض أن تقول :
(سلمت على الرجل الذكي).
بقطع النعت (الذكي) على التعظيم ، إذا كان السياق لا يشير إلى
تعظيم ذكائه واشتهاره به .
فالعبرة في قبول تركيب النعت المقطوع ، ليس في مجرد موافقته
للقاعدة اللفظية التي يستعملها النحوي والمتمثلة في تفسيره لنصب النعت
المقطوع على أنه معمول لفعل محذوف تقديره (أعظم أو أمدح) .
وإنما العبرة في صحته وقبوله تركيباً ودلالة تكمن في وروده في
سياق يشي بالتعظيم وينبئ عنه ، ثم يأتي القطع أثراً لهذا السياق ، فالسياق
أول ، ثم يأتي التركيب وقبول دلالاته في المقام الثاني ، شريطة موافقته
لسياق الموقف .
وبهذا يتجلى أثر سياق الموقف في دلالات التراكيب عند سيبويه
ذلك الذي تمثل في إزاحة تركيب عن معناه الدلالي المباشر إلى معنى
آخر يمليه سياق الموقف ، أو في قبول دلالات ترفضها القواعد شكلاً
(دلالة التكرير في الابتداء) أو في رفض دلالات تقبلها القواعد شكلاً (دلالة
العلم على التعريف في الابتداء ، ودلالة التعظيم في النعت المقطوع)
فكل هذه الدلالات كان لسياق الموقف عند سيبويه فيها الرأي
الأخير والمعتد به في القبول أو الرفض وليس لمجرد القواعد الشكلية التي
تقف عند حدود المستوى اللفظي للغة .

الخاتمة

يمكن للقارئ المدقق لهذا البحث أن يستخلص مجموعة من النتائج فيما يتعلق بسياق الموقف في ذاته ، و سياق الموقف عند القدماء والمحدثين بوجه عام ، وسياق الموقف عند سيبويه بوجه خاص ، يمكن إجمالها في النقاط الآتية :

1. أي تحليل للكلام يكتفي بالنظر في المستويات اللغوية وما تنتجه من معنى دلالي مباشر ، دون استدعاء الموقف الذي يحتوي هذا الكلام ، تحليل غير دقيق ، يفوت على صاحبه إلهامات الموقف وما يمدُّ به الكلام من معانٍ إضافية تتجاوز المعنى الدلالي الحرفي للكلام . فالموقف له لسان ينطق بما لا ينطق به المقال .
2. مفهوم استدعاء الموقف لتفسير الكلام ، وبيان تأثيره عليه معنى ومبنى ، هو ما يطلق عليه في العصر الحديث (التداولية) ، وقد ظهرت في سبعينيات القرن العشرين ، وقد كان ينظر إليها من قبل في الفكر اللساني الغربي على أنها (قمامة اللسانيات) .
3. في هذا الوقت الذي كان ينظر فيه اللسانيون الغرب هذه النظرة المتدنية للتداولية يكون قد مرَّ على القدماء ما يزيد على ألف سنة من الاعتداد بالنظرة التداولية للكلام ؛ حيث كان الاحتكام إلى سياق الموقف ، في تحليل الكلام وبيان معناه الحقيقي لا الحرفي من جهة وبيان تأثيره على شكل الكلام من جهة أخرى ، من الأمور المسلّم بها ، وإن لم يصوغوا هذه العلاقة بين سياق الموقف والكلام في صورة نظرية واضحة المعالم ، مكتفين بالتطبيق من خلال تفسير القرآن وشروح الحديث والشعر ومعالجة الأمثلة والشواهد في كتب النحو والبلاغة ، وبيان أثر الموقف في تشكيل الكلام ووضع القواعد بناءً على هذا الأثر .
4. لم يكن القدماء جميعاً على ذات المستوى من الارتباط بسياق الموقف في تحليل الكلام وبيان أثره في وضع القواعد ؛ فاللغويون الأوائل من أمثال سيبويه والفراء وابن جنى وعبد القاهر كان اهتمامهم وعنايتهم بسياق الموقف جلياً في مؤلفاتهم ، على النقيض من ذلك كان المتأخرون من اللغويين ، حيث غلبت على مؤلفاتهم الصبغة الشكلية التي تنزع إلى وضع القواعد من خلال قوانين اللغة اللفظية ، مما ألقى علي وجه الدرس اللغوي جفافاً أسهم في إعراض كثير من أبناء العربية عن مباشرته تحت أي مسمى ؛ إذ إن عزل قواعد اللغة عن الموقف ومعانيه ، هو عزل للقواعد عن

- غايتها التي هي فهم الكلام في بيئة حية ، ومن ثم بدأ يتسلل إلى نفوس أبناء العربية عدم جدوي دراسة هذه القواعد .
5. برز استدعاء سيبويه لسياق الموقف في الكتاب برونًا كبيرًا فقد أسس عليه أحكامه على التراكيب قبولاً ورفضاً ، صحة وخطأ ، حسناً وقبحاً .
6. اشتمل الكتاب على نماذج من تأثير سياق الموقف على اللغة في مختلف مستوياتها .
7. من أبرز ما يؤخذ على القدماء بعد سيبويه جعلهم المقام حالاً ثابتة وقالباً ساكناً ، مما أنشأ مجموعة من التعبيرات المسكوكة في تفسير وقوع التراكيب على أشكال أسلوبية معينة دون غيرها ، وهذا ما تجنبه فكر سياق الموقف ؛ إذ صارت التفسيرات ، لوقوع التراكيب على أشكال أسلوبية معينة ، متغيرة بتغير المواقف والسياقات ، و صارت تعبر عن روح الموقف بخصوصيته وخصوصية منشئه وإن كانت تدور في فلك التعبيرات العامة التي ذكرها القدماء .
8. أبرز البحث التقاء الفكر النحوي متمثلاً في سيبويه والفكر البلاغي متمثلاً في عبد القاهر في معالجة الأساليب (كالتقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام) ، مما يجعل العزلة الصارمة بين الدرسين النحوي والبلاغي ضرباً من التكلف الذي يُقَدُّ الدرس اللغوي روحه والدرس البلاغي أسسه .
9. استعان سيبويه بالأمثلة الواقعية الحية المنتزعة من البيئة العربية المصبوغة بخصوصية المواقف المختلفة في هذه البيئة ، فنراه ينتزع أمثلة واقعية من موقف شعيرة إسلامية كشعيرة الحج ، وينتزع من موقف التعامل التجاري أمثله ، ومن موقف لعبة الرمي أمثله ، ويستلهم من الأمثلة المسكوكة التي كان يتداولها العرب ما يؤكد به أثر السياق في تجاوز المعنى الحرفي إلى معنى آخر هو المعنى التداولي العرفي الذي يملئه السياق (كما في مثال أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى) .
10. أبرز البحث التقاء سيبويه وفكر المدرسة التحويلية التي وضع أسسها اللغوي الأمريكي ناعومتشومسكي ، وذلك في تجاوز البنية السطحية للتركيب وما تنتجه من دلالة سطحية ، واستجلاء البنية العميقة للتركيب بمكوناتها الدلالي المراد على الحقيقة من التركيب والذي يتساوق مع السياق .

ولا يسعنا في نهاية البحث إلا أن نؤكد على عبقرية سيبويه اللغوية التي تطرقت لأكثر من زاوية يمكن من خلالها متابعة السلوك اللغوي للمتكلم وتفسير أسرار التركيب انطلاقاً إلى فهم أعمق للكلام .
وحرى بنا أن نفيد من سيبويه ، ومنهجه في تحليل الأمثلة ، في ميدان التحليل النصي الذي يتجاوز مجرد مستوى الشرح وبيان الأفكار إلى مستوى التحليل السياقي التداولي القائم على الربط بين المستويات اللغوية المختلفة وسياق الموقف وإبراز آثاره في النص على مستويي المبنى والمعنى .

وإن كان لنا أن نوسع من دائرة الاستفادة من فكر سيبويه فعلىنا احتذاء حذوه في استدعاء أمثلة واقعية حية لتجسيد قواعد اللغة للمتعلمين حتى تتكون لديهم القناعة بمنطقيتها وجدواها في إنتاج الكلام وضرورتها في تحقيق الانسجام والمناسبة بين القاعدة وما يُصاغ على منوالها من كلام من جهة ، والموقف الذي صيغ فيه الكلام من جهة أخرى .
لذا فالبحث يوصي بأن تكون الأمثلة التي هي أصداء القواعد منتزعة من البيئة التي يعيشها الطالب بقدر الإمكان معبرة عن زمانهم مصبوغة بلون المواقف التي يمرُّون بها في مجتمعهم ، وإن تعدَّ هذا فلا أقلُّ من أن يستعين المعلمون بوضع المثال في موقفه ، فإن كان من القرآن الكريم ذكر سبب نزول الآية الكريمة وملابساتها الموقفية وإن كان بيت شعر ذكر مناسبتة والموقف الذي قيل فيه ، وإن كان مثلاً مصنوعاً فلا مانع من تقديمه بأداء تمثيلي يكشف أداؤه التنغيمي والانفعالات المصاحبة له عن منطقية القاعدة وضرورتها في تحقيق المناسبة بين الكلام والموقف .

هوامش البحث

1. اللغة ونظرية السياق ص22.
2. البراغمية وعلم التراكيب ص125
3. البيان والتبيين 129/1 .
4. مفتاح العلوم للسكاكي 175/1 .
5. قد أشرنا قبل قليل ما يفيد أن التحليل الدلالي هو الذي يُعنى بالمعنى الدلالي المنبثق عن التركيب اللغوي مباشرة ، أما التحليل التداولي فهو المعنى بدراسة التركيب اللغوي ومعناه في الموقف الاجتماعي (انظر البحث ص4).
6. دلائل الإعجاز ص315 .
7. الكتاب 25/1 ، 26 .
8. السابق 25/1 .
9. تكاد تكون اللغة كلها مجازًا ، فقولنا : النيل يجري ، الشوارع مزدحمة ، تكتظ القاهرة بالسكان ... من الأقوال الشائعة على كل لسان ، حتى ظن أنها حقيقية ، وهي في الحقيقة مجاز ؛ لذا فإنه لا بد من ملاحظة عنصر الجودة والطرافة في التعبير حتى نُلاحظ مجازيته ، مع توقع ذهاب الشعور بهذه المجازية بمجرد أن يشيع ويُستهلك على ألسن الناس .وهذان المثالان اللذان أوردهما سيبويه لهما نظائر في اللهجة الدارجة ، فنحن نسمع بعض العصاميين يقول : (أنا شربت المر) ، (وشلت لهم من صغري) ، (وشلت إخواني على كتافي) ... وكلها ونحوها تراكيب مقبولة معنى .
10. الكتاب 54/1 بتصريف يسير جداً ، وانظر كذلك الكتاب 141/1 ؛ حيث رفض سيبويه التركيب (هذا أنت) ؛ استناداً لتحليل موقف الإشارة ، الذي لا يجيز أن يكون المشار إليه هو المشار له (المخاطب) ، في حين أن تركيباً مناظراً له ، مثل التركيب (هذا هو) ليس بمرفوض .
11. قد يخبر المخاطب بما يعلم لغرض فني ، كأن يصنع طالب صنيعاً لا يلبق في قاعة الدرس فيقول له معلمه مسقياً وموبخاً : (أنت في قاعة علم) . فالمخاطب يعلم هذا ، ولكن المتكلم أخبره توبيخاً له وتسفيهاً لصنيعه ، وهذا ما نقصده بقولنا : (ما ينزل منزلة المجهول) .
12. الكتاب 80/2 .
13. أصل المصدر (رويد) هو (إرواد) الذي هو مصدر الفعل الرباعي (أرود) ثم صُغِر هذا المصدر فصار (رويد) .
14. الكتاب 244/1 .
15. السابق 243/1 .
16. السابق 244/1 .
17. السابق 40/1 .
18. من المؤلف كون المفعول الثاني لـ(رأى) نكرة ؛ لأنه خبر في الأصل ، والخبر الأصل فيه التكرير مع جواز وقوعه معرفة لغرض فني هو الاختصاص أو القصر .
19. الكتاب 61/2 ، وانظر كذلك نماذج على أثر المتكلم في العلامة الإعرابية الكتاب 319/1 ، 320 ، 361 ، 362 .
20. السابق 98/3 .
21. انظر البحث ص9 .
22. الكتاب 431/1 ،، وانظر نماذج على أثر المخاطب وافترض تساؤلات تجري في

- فواده ، لم يتلقَ بها ، الكتاب 16/2 ، 176/2 ، 177 .
23. الخصائص 360/2 .
24. الكتاب 211/1 .
25. السابق 211/1 .
26. السابق 213/1 ، وقد أكثر سيبويه من الأمثلة التي حُذِفَ منها عنصرٌ نحويٌّ ؛ بناءً على إرادة المتكلم وقد أكد أن هذه الأمثلة ونحوها أكثر من أن يُحصيَه (215/1) .
27. السابق 393/1 .
28. انظر هامش الكتاب 393/1 .
29. الكتاب 393/1 .
30. السابق 128/2 .
31. السابق 257/1 ، وقد تكرر المثال نفسه في 295/1 ، بالفحوى نفسه واختلاف الألفاظ .
32. الكتاب 257/1 .
33. السابق 257/1 بتصرف .
34. النكت للشنتمري ص 155 .
35. الكتاب 296/1 ، 297 .
36. انظر على سبيل المثال الكتاب 55/1 ، 224/1 ، 272/1 ، 70/2 ، 391/2 ، 103/3 .
37. الكتاب 53/1 .
38. السابق 120/1 .
39. السابق 169/3 ، 170 .
40. شرح السيرافي 413/3 .
41. الكتاب 171/3 .
42. شرح السيرافي 412/3 .
43. دلائل الإعجاز ص 49 .
44. السابق ص 108 ، 109 .
45. انظر البحث ص 8 .
46. انظر البحث ص 2 ، 3 .
47. الكتاب 343/1 .
48. الفجوة الرقمية دنبييل علي ، ص 326 .
49. الكتاب 47/1 ، وعلة عدم استقامة الإخبار عن منكور أمرٌ يتعلق بإفادة المخاطب الذي لا يصح أن يُخبرَ عن مبهم ؛ فالمتحدِّثُ عنه إلى المخاطب يتعيَّن أن يكون معروفاً لديه ، وهو مطلبٌ يتعلق بسياق الموقف كما نرى .
50. السابق 54/1 .
51. السابق 48/1 ، وانظر كذلك ، في أثر سياق الموقف في مقبولية بعض الدلالات التركيبية ورفض أخرى ، الكتاب 141/1 ، 69/2 .
52. السابق 69/2 .
53. جزءٌ من قوله تعالى "كن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة" ، من سورة النساء ، الآية 162 .

مراجع البحث

1. البراغماتية وعلم التركيب ، عثمان أبو طالب ، سلسلة اللسانيات ، ع(6) ، المطبعة العصرية ، تونس ، الجامعة التونسية ، سنة 1986 م .
2. البيان والتبيين ، الجاحظ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت لبنان ، سنة 1423هـ
3. الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دون تاريخ .
4. دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه الشيخ محمود شاكر ، ط5 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، سنة 2004م .
5. شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق أحمد المهدي وعلي سيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، سنة 2008م .
6. الفجوة الرقمية ، د. نبيل علي و د. نادية حجازي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سنة 2005م .
7. الكتاب : سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
8. اللغة ونظرية السياق ، د. علي عزت ، مجلة الفكر المعاصر ، ع (76) ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، سنة 1971 م .
9. مفتاح العلوم ، السكاكي (يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي) ، ضبطه وكتبه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 1987 م .
10. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، سنة 2005 .